

«خدمة العلم» برنامج تزفه حكومة الأردن لشباب غاضب

الأردنيون يتساءلون عن مصير «خدمة وطن»

تكون البطالة، التي بلغت مستويات غير مسبوقة، مستهدفة به بشكل مباشر. وشهد على أن «علاج البطالة في الأردن يحتاج إلى برامج مختلفة تماما، تستهدف تنمية الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحفاظ على الوظائف، وهذا أهم شيء يمكن أن تقدمه الحكومة في هذا الموضوع».

وتسأل مؤسس ورئيس هيئة المديرين في شركة السلام للإعلام المسوم موسى عوني السكاك «ماذا هذه الحكومة بعد ما أطلقت برنامج خدمة وطن والذي لم تمض عليه سنة، تطلق برنامجا آخر لا يختلف كثيرا».

وأضاف السكاك متسائلا «الأمم كم من الوقت والجهد والمال ذهب هباء منثورا وبعد شهور طويلة من دراسة وتنفيذ خدمة وطن»، في إشارة إلى برنامج تم إطلاقه العام الماضي لاستيعاب 20 ألف عامل عن العمل.

ووفقا لتقرير نشرته دائرة الإحصاءات العامة الثلاثاء ارتفعت نسبة البطالة في الأردن إلى 23 في المئة في الربع الأول من هذا العام مقارنة بـ19 في المئة لنفس الفترة من العام الماضي. وأوقف الأردن العمل بـخدمة العلم منذ عام 1991، قبل نحو ثلاث سنوات من توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يعرف باتفاق «وادي عربة».

ويشهد الأردن أوضاعا اقتصادية صعبة، في ظل دين عام تجاوز الأربعين مليار دولار وتخطين 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوجد أصحاب القرار صعوبة في تخفيف وطأة الأزمة، رغم المحاولات الحكومية لتخفيف النفقات، الأمر الذي دفع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني إلى التحرك مجددا صوب الحلفاء وليس الذكر الوحيد لوالديه. ويمنح الملك 100 دينار شهريا (نحو 140 دولارا) أثناء فترة الخدمة الإلزامية.

ولم يظهر الشارع الأردني كما المسؤولين السابقين أي حماسة لهذا المشروع، وسط تساؤلات حول ما إذا كان الهدف منه فعلا هو استيعاب البطالة أم كبح جماح شباب غاضبين، يخشون أصحاب القرار ردود فعلهم. وقال الأمين العام الأسبق لوزارة العمل حمادة أبو نجمة في تصريحه لـ«رؤيا»، «إن برنامج خدمة العلم، لن

لم يثر مشروع «خدمة العلم»، الذي أمطت عنه الحكومة الأردنية اللثام وتقول إن الهدف منه احتواء أرقام البطالة المفزعة، الحماسة المنتظرة، سواء لدى الشارع أو النخبة التي تتشكك في الدوافع الحقيقية خلفه لاسيما وأنه قبل أقل من عام تم إطلاق «خدمة وطن».

عمان - تشكك دوائر سياسية أردنية في الهدف المعلن من إعادة تفعيل الخدمة العسكرية الإلزامية، وهو احتواء مشكلة البطالة في صفوف الشباب التي بلغت أرقاما قياسية بارتفاع يقدر بنسبة 23 في المئة.

وتقول الدوائر إن الدافع الأساسي للسبب في هذا البرنامج على ما يبدو هو كبح أي ردود فعل مستقبلية لاسيما في صفوف الشباب الغاضبين على تردّي وضعهم الاجتماعي، والذي تشكك في شائعات تصل إلى مسامعهم من حين إلى آخر عن احتكار وثراء بطولان الأسرة المالكة.

وشهدت الأيام الماضية عودة الحديث بقوة عن النفوذ المتنامي للملكة رانيا العبدالله على مستوى القرار السياسي والاقتصادي داخل المملكة، مع تسليط الضوء على المؤسسات التي تملكها لاسيما أكاديمية التعليم والهياكل المتفرقة عنها. وأشارت مصادر إعلامية مطلعة إلى أن مثل هذه الأخبار التي تطفو على السطح بين الحين والآخر من شأنها أن تزيد من حالة الغليان في الشارع لاسيما في صفوف الشباب العاطلين عن العمل.

وتأتي الخطوة في توقيت جد حساس بالنسبة للمملكة في ظل أزمة اقتصادية خانقة فاقمها تفشي فايروس كورونا، الذي بات يندثر بانتشار مجتمعي مع ظهور بؤر في محافظات عدة مجهولة المصدر، ما يثير المزيد من التملص الشعبي حيال ما يعتبره كثيرون فشلا متلاحقا للحكومة وأصحاب القرار.

ومن شأن الخدمة العسكرية في ثوبها الجديد أن تضع على كاهل الدولة المزيد من الأعباء المالية في وقت تشهد فيه الخزينة حالة من الاستنزاف، على وقع انخفاض مؤشرات النمو الاقتصادي وتراجع المساعدات الدولية، في بلد فقير الموارد.

واعلنت الحكومة الأردنية الأربعاء إعادة تفعيل الخدمة العسكرية الإلزامية

وسيلزم كل أردني في الفئة العمرية بين 25 و29 عاما بـ«خدمة العلم» إذا كان لائقا صحيا ولا يدرس ولا يعمل، وغير مسافر، وليس رب أسرة قبل استدعائه، وليس الذكر الوحيد لوالديه. ويمنح الملك 100 دينار شهريا (نحو 140 دولارا) أثناء فترة الخدمة الإلزامية.

ولم يظهر الشارع الأردني كما المسؤولين السابقين أي حماسة لهذا المشروع، وسط تساؤلات حول ما إذا كان الهدف منه فعلا هو استيعاب البطالة أم كبح جماح شباب غاضبين، يخشون أصحاب القرار ردود فعلهم.

وقال الأمين العام الأسبق لوزارة العمل حمادة أبو نجمة في تصريحه لـ«رؤيا»، «إن برنامج خدمة العلم، لن

عشر ساعات على اندلاعه، تغيير طبيعة مسرح الجريمة التي وقعت في الرابع من أغسطس الماضي والتي شردت نحو 300 ألف لبناني دمرت منازلهم.

وأوضحت تلك المصادر أن المواد التي انفجرت قبل خمسة أسابيع كانت موادا تابعة لطرف قوي استطاع إدخالها إلى لبنان وفرض حراسة عليها طوال ست سنوات. وأكد سياسي لبناني أن مثل هذا الطرف لا يمكن إلا أن يكون «حزب الله» الذي يستخدم نيران الأمونيوم ومواد أخرى في صنع متفجرات.

ولاحظ مسؤولون لبنانيون أن وزن كمية نترات الأمونيوم التي انفجرت، بالتفاعل مع مواد أخرى، في الرابع من أغسطس الماضي، لم يتجاوز 300 طن من أصل 2700 خزنت في ميناء بيروت في العام 2014.

وهذا يشير، استنادا إلى السياسي اللبناني، إلى أن الطرف الذي استورد هذه المادة وحماها كان يخرج من ميناء بيروت الكمية التي يحتاجها من نترات الأمونيوم الذي يستخدم في صنع متفجرات في لبنان وسوريا.

وفي تعليق على الحريق هاجم رئيس حزب القوات ما أسماه بـ«الزمرة النحس». وقال جمبع في تغريدة على موقعه على تويتر «طالما أن هذه الزمرة النحس» ممسكة بزمام الأمور سنستفيق كل يوم على خبر مشؤوم جديد».

الحريق قالت إن «هناك عينا» في مكان الجريمة الأولى التي وقعت في الرابع من أغسطس الماضي.

وتحدثت الطبش عن تحليق طيران إسرائيلي «لم يتحدث عنه أحد» في ميناء بيروت لدى اندلاع الحريق الجديد. وأشارت إلى أن أحدا لم يتحدث أيضا عن طيران في ميناء العاصمة لدى حصول الانفجار الكبير قبل خمسة أسابيع. وتساءلت «لماذا يتم تجاهل هذه النقطة».

وقال الجيش الإسرائيلي الخميس إن إحدى طائراته المسيرة سقطت على الحدود مع لبنان، بينما قال الجيش اللبناني إنه أسقط طائرة إسرائيلية مسيرة داخل أراضيه.

في مقابل هذه الشكوك بدأ المسؤولون الحكوميون متمسكين باستبعاد فرضية أن يكون الحريق بفعل فاعل وقال وزير الأشغال في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية ميشال نجار، إن الحريق ناجم عن أعمال إصلاح.

ورأى خبراء بيئيون أن بيروت مهددة بكارثة من نوع آخر نظرا إلى السحوم التي تبعث من الحريق في محيط الميناء وصولا إلى مسافة خمسة كيلومترات منه.

ولم تستبعد مصادر سياسية أن يكون الهدف من الحريق الجديد الذي لم تتمكن فرق الإطفاء من إخماده بعد

بيروت تستفيق على حريق غامض «مفتعل»

شكوك في أياد تعبت بمرفأ بيروت لطمس حقائق الانفجار



المصاب لا تأتي فرادى

عشر ساعات على اندلاعه، تغيير طبيعة مسرح الجريمة التي وقعت في الرابع من أغسطس الماضي والتي شردت نحو 300 ألف لبناني دمرت منازلهم.

وأوضحت تلك المصادر أن المواد التي انفجرت قبل خمسة أسابيع كانت موادا تابعة لطرف قوي استطاع إدخالها إلى لبنان وفرض حراسة عليها طوال ست سنوات. وأكد سياسي لبناني أن مثل هذا الطرف لا يمكن إلا أن يكون «حزب الله» الذي يستخدم نترات الأمونيوم ومواد أخرى في صنع متفجرات.

ولاحظ مسؤولون لبنانيون أن وزن كمية نترات الأمونيوم التي انفجرت، بالتفاعل مع مواد أخرى، في الرابع من أغسطس الماضي، لم يتجاوز 300 طن من أصل 2700 خزنت في ميناء بيروت في العام 2014.

وهذا يشير، استنادا إلى السياسي اللبناني، إلى أن الطرف الذي استورد هذه المادة وحماها كان يخرج من ميناء بيروت الكمية التي يحتاجها من نترات الأمونيوم الذي يستخدم في صنع متفجرات في لبنان وسوريا.

وفي تعليق على الحريق هاجم رئيس حزب القوات ما أسماه بـ«الزمرة النحس». وقال جمبع في تغريدة على موقعه على تويتر «طالما أن هذه الزمرة النحس» ممسكة بزمام الأمور سنستفيق كل يوم على خبر مشؤوم جديد».

الحريق قالت إن «هناك عينا» في مكان الجريمة الأولى التي وقعت في الرابع من أغسطس الماضي.

وتحدثت الطبش عن تحليق طيران إسرائيلي «لم يتحدث عنه أحد» في ميناء بيروت لدى اندلاع الحريق الجديد. وأشارت إلى أن أحدا لم يتحدث أيضا عن طيران في ميناء العاصمة لدى حصول الانفجار الكبير قبل خمسة أسابيع. وتساءلت «لماذا يتم تجاهل هذه النقطة».

وقال الجيش الإسرائيلي الخميس إن إحدى طائراته المسيرة سقطت على الحدود مع لبنان، بينما قال الجيش اللبناني إنه أسقط طائرة إسرائيلية مسيرة داخل أراضيه.

في مقابل هذه الشكوك بدأ المسؤولون الحكوميون متمسكين باستبعاد فرضية أن يكون الحريق بفعل فاعل وقال وزير الأشغال في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية ميشال نجار، إن الحريق ناجم عن أعمال إصلاح.

ورأى خبراء بيئيون أن بيروت مهددة بكارثة من نوع آخر نظرا إلى السحوم التي تبعث من الحريق في محيط الميناء وصولا إلى مسافة خمسة كيلومترات منه.

ولم تستبعد مصادر سياسية أن يكون الهدف من الحريق الجديد الذي لم تتمكن فرق الإطفاء من إخماده بعد

بيروت - استنفقت بيروت الخميس على كارثة جديدة إثر نشوب حريق أضر في ميناء العاصمة اللبنانية يهدد بتدميره نهائيا.

ودفع الحريق بعض السكان للفرار من المدينة التي لا تزال تعاني صدمة الانفجار المدمر الذي وقع الشهر الماضي وبدأ هو الآخر باندلاع حريق في المرفأ أيضا.

وطرح الحريق الغامض الذي نشب في مستودع فيه زيوت وإطارات وامتد إلى عنابر أخرى في المرفأ توجد فيها مواد غذائية أسئلة كثيرة في الأوساط السياسية اللبنانية التي بدأت تتحدث عن حريق «مفتعل».



وقال الرئيس ميشال عون في اجتماع طارئ للمجلس الأعلى للدفاع «إن الحريق قد يكون عملا تخريبيا مقصودا أو نتيجة خطأ تقني أو إهمال، وفي كل الأحوال يجب معرفة السبب بأسرع وقت ومحاسبة المسببين».

وكانت عضو مجلس النواب رولا الطبش التي تحدثت من مكان قريب من

حماس عبء مالي وسياسي يثقل كاهل قطر

الدوحة تستعد لاستدارة جديدة خشية ما تحمله الانتخابات الأميركية

على خط الدوحة حماس، لكنها ليست السبب الوحيد، ذلك أن الدوحة ليست مرتاحة للقيادة الحالية لحماس، في ظل سياسة الانفتاح التي تنتهجها على أكثر من محور.



محمد العمادي
قطر أرسلت ملايين الدولارات إلى غزة بعد التفتنة

ويعتقد هؤلاء أن الدوحة تحاول من خلال توليها في كل مرة بوقف الدعم المالي للقطاع إضعاف موقف القيادة الحالية للحركة لاسيما قائد قطاع غزة يحيى السنوار لصاح رئيس المكتب السياسي السابق خالد مشعل مع اقتراب الانتخابات الداخلية لحماس.

وكانت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، نقلت على لسان مسؤولين في الاستخبارات بالجيش الإسرائيلي قولهم إن الجولة الأخيرة من التصعيد، كانت جزءا من المعركة الانتخابية الداخلية في حماس.

وذكرت الصحيفة أن يحيى السنوار كان التقى في وقت سابق السفير محمد العمادي، المسؤول القطري عن ملف القطاع، صارخا في وجهه ومتهما إياه بتعمد إفشاله في الانتخابات الداخلية.

بتعمد تعزيز مكانة خالد مشعل الذي يعد أبرز المقربين في صفوف الحركة للدوحة.

مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي أعلنت الشهر الماضي تطبيع العلاقات مع إسرائيل بوساطة أميركية.

وتكشف موقع ديبكا أنه وبعد زيارة مستشار الرئيس الأميركي جاريد كوشنر إلى الدوحة قبل أيام في إطار جولة شملت عدة دول في المنطقة من بينها السعودية، أصدر الشيخ تميم بن حمد تعليمات لمستشاريه لإبلاغ حماس بأن استمرار تدفق الأموال القطرية إلى غزة لم يعد مضمونا.

وحذر من أن التحويل المالي الأخير «ليس سياسة»، وهو «لمرة واحدة»، وأشار الموقع إلى أن الشيخ تميم بن حمد قال بالحرف الواحد إن «الأموال تغيرت ولا يمكننا الاستمرار في فعل الأشياء بالطريقة القديمة». ولفت الموقع الإسرائيلي إلى أن هذه الاستدارة القطرية تعود إلى تصانح أسداها أصدقاء ديمقراطيين للشيخ تميم بن حمد، بعد ملاحظة تراجع الفجوة بين ترابم وبايدن.

ووفق ديبكا، أصدر مستشارو أمير قطر تعليماتهم لكبار المحررين في شبكة الجزيرة التلفزيونية القطرية بالتخفيف من مدحهم لحماس وغيرها من المنظمات الراديكالية في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وأن يكونوا أقل استفزازا.

ويرى البعض أن الخشية مما تحمله الانتخابات الرئاسية الأميركية أحد الأسباب الرئيسية في ما يسجل من فتور

في موقف صعب في حال استمرت في دعمها لمنظمات مصنفة إرهابية على غرار حماس. وذكر موقع ديبكا الاستخباراتي الإسرائيلي أن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أبدى مؤخرا استعدادا لتغيير سياساته الداعمة لتلك المنظمات.

وذكر الموقع أن علاقات قطر مع الجماعات المتطرفة وضعت الدوحة في مسار مغاير لمساعي ترامب الدبلوماسية في المنطقة، كما تسببت تلك العلاقات في مازق للدوحة مع محيطها الخليجي لاسيما

ويرى مراقبون أن حركة حماس تحولت إلى عبء مالي وسياسي ثقيل تحاول بالواضح الدوحة التخلص منه، خاصة بعد أن أبدت الإدارة الأميركية توجها أكثر تشددا مع الحركة المرتبطة بالتنظيم الدولي للإخوان والتي تصنفها واشنطن وتنظيم إرهابيا.

وتخشى الدوحة التي اتسمت علاقتها بإدارة دونالد ترامب بالفتور في أغلب الأحيان أن يجري تجديد العهد معه (ترابم) في نوفمبر المقبل، لتجد نفسها

المأمور لن تعود كما كانت

وأوضح السفير العمادي في تصريحات صحافية أن قطر أرسلت ملايين الدولارات إلى غزة بعد التهدة والآن تحرض على توفير الكهرباء للمنطقة، بالإضافة إلى مشاركتها الطويلة مع المانحين الدوليين لتقديم المساعدة الإنسانية لسكان غزة. وأضاف «هذا الشهر فقط، ساهمت قطر بمبلغ 34 مليون دولار بالإضافة إلى تزويد غزة بالكهرباء بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة».

وكانت عضو مجلس النواب رولا الطبش التي تحدثت من مكان قريب من

هذا التصعيد قابلته حكومة بنيامين نتنياهو برود فعل عنيفة، حيث شن الجيش الإسرائيلي ضربات على مواقع للحركة على مدار أيام، لتنتهي الجولة بتعهد قطري بتقديم المزيد من المساعدات المالية للقطاع.

وقال رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، السفير محمد العمادي، هذا الأسبوع، إن وقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل - الذي توسطت فيه بلاده وأعلن عنه في 31 أغسطس الماضي - سيسمح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

المأمور لن تعود كما كانت